

المقدمة

هذا التقرير هو الجزء الأول من التقرير السنوي لمراقب الدولة بشأن الرقابة التي تناولت هيئات خاضعة للرقابة في سنة 2017. يتناول التقرير بالأساس مجالَي الاقتصاد والبنى التحتية، مع التركيز على المواضيع الاجتماعية – الاقتصادية.

يعكس التقرير رؤية مراقب الدولة وأهدافه، بما في ذلك التركيز على ضمان حقوق المواطن وجودة حياته، تعزيز تحمّل المسؤولية، تذويت معايير الأمان والسلامة في ترتيبات الحكم والإدارة العامّة ومتابعة إصلاح النواقص التي بيّنتها تقارير الرقابة السابقة.

من المعروف جدًّا أنّ مكتب مراقب الدولة يعمل على إجراء عمليّات فحص ومراجعة شاملة، جوهرية، مهنية ونزيهة وينشر تقارير رقابة موضوعية، ذات صلة وواضحة، تتطرّق إلى أصل الأحداث وتجرى تحليلًا عميقًا لسلوك الخاضعين للرقابة.

تطلّب إعداد هذا التقرير، شأنه في ذلك شأن التقارير السابقة، قدرًا كبيرًا من الجهد من جانب موظفي مكتبمراقب الدولة، الذين عملوا على إعداده بدقة، بحرص وبمهنية، وأجروا العديد من عمليّات الرقابة كما تقتضي الحاجة. وعليه أوجّه إليهم شكري وتقديري.

يتضمّن التقرير 19 فصلًا تتناول مواضيع كثيرة ومتنوّعة، كلّها هامّة. ومع ذلك، حرصًا على الإيجاز وعدم الإطناب، ساستعرض في ما يلي عددًا قليلًا منها:

כجزء من عملية رقابة مشتركة في موضوع "جودة الهواء" التي تُجرىها مؤسسات رقابة من 15 دولة عضوًا في الأوروساي (المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة المالية). EUROSAI (The European Organisation of Supreme Audit Institutions)، بما في ذلك إسرائيل، تناولنا قضية تلوث الهواء بسبب توليد الطاقة الكهربائية. تلوث الهواء هو أحد أشد المخاطر تأثيرًا في الصحة العامة وجودة الحياة والبيئة. تقدّر قيمة الخسائر في إسرائيل بسبب الانبعاثات الملوثة من جميع القطاعات في عام 2015 بحوالي 16 مليار شيكل. أكثر من نصف هذه القيمة مصدرها عملية توليد الطاقة الكهربائية. بينت الرقابة أنّ قرارات الحكومة بشأن الحدّ من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وبشأن دمج الطاقات المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية، لم تُنفذ. إنّ الفحص الحكيم لاحتياجات تطوير نظام توليد الطاقة الكهربائية، وتحديد المزيج الأمثل بين أنواع الطاقة لتوليدها، من شأنهما أن يساعدا في الحدّ من انبعاث غازات الدفيئة والإسهام في تحسين جودة الهواء.

يتضمّن التقرير عدّة فصول تتناول مجال الضرائب، بما في ذلك فصل يتناول تعامل سلطة الضرائب مع صفقات الأراضي. تشكّل أسعار المساكن في إسرائيل، التي شهدت ارتفاعًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، عنصرًا رئيسيًا من عناصر غلاء المعيشة. بينت الرقابة أنّ ترتيبات الضرائب في فرع العقارات في إسرائيل، قد شكّلت حافزًا للاستثمار في هذا المجال، وبالتالي هناك خوف من استثمار رأس المال الأسود في فرع العقارات في إسرائيل، ممّا قد يؤثّر في ارتفاع أسعار المساكن أيضًا. من شأن استمرار مكافحة ظاهرة غسيل الأموال، عن طريق شراء العقارات، أن يعزّز قدرات الجباية، يقلّل الطلب على الشقق، يقلّل من عدم المساواة ويزيد لدى المواطنين من الإحساس بالعدالة الاجتماعية.

استجابة لطلب لجنة مراقبة الدولة التابعة للكنيست، يتضمّن هذا التقرير أيضًا قسمًا خاصًا يتناول تنظيم التأمينات التمريضية الجماعية. على الرغم من أنّ الزيادة في متوسط العمر المتوقع تحمل في طياتها نعمة كبيرة، إلاّ إنّ هناك أيضًا زيادة كبيرة في احتمال وصول الإنسان خلال حياته إلى حالة تمريضية، ممّا يزيد من النفقات الضرورية للمعيشة في هذا الوضع. بعض المحتاجين التمريضيين، وخاصة كبار السنّ من بينهم،

הם أفراد في المجموعات السكانية الضعيفة في المجتمع. بيّنت الرقابة أنّ الإخفاق في ما يخصّ عدم تنظيم سوق التأمين الجماعيّ التجاريّ، الذي أثر في حقوق جزء كبير جدًّا من الجمهور، هو إخفاق جوهريّ مستمرّ منذ 20 عامًا. تتطلّب حماية حقوق الفرد، من جميع السلطات الإسرائيليّة، رعاية السكّان الضعفاء والعمل على تحسين أوضاعهم ورفاهيّتهم. من واجب شعبة السوق الماليّة، وهي الجهة المنظّمة لسوق التأمين، أن تتعامل بسرعة وبصورة حاسمة مع الإخفاقات الواقعة في مجال مسؤوليّتها، وأن تنظّم مجال التأمين التمريضيّ الجماعيّ، من منظور مستقبليّ وطويل الأمد.

تهدف البنى التحتية الوطنيّة للمواصلات إلى خدمة مواطني الدولة وضمان جودة حياة لائقة لهم، وكذلك تعزيز الأمان على الطرقات. يتضمّن هذا التقرير فصلًا يتناول نشاط شركة نيتيفي يسرائيل - الشركة الوطنيّة للبنى التحتية للمواصلات مرض، في ما ينعلّق بصيانة الطرقات بين المدن. بيّنت الرقابة وجود العديد من النواقص في إجراءات الصيانة الواقعة ضمن مسؤوليّة الشركة. من بين هذه النواقص فجوات كبيرة بين الخطوات التي يجب اتّخاذها بسبب حالة شبكة الطرق وعلى ضوء تعليمات وزارة المواصلات والأمان على الطرق في هذا الشأن، وبين تنفيذها من قبل الشركة. للبنى التحتية ذات الجودة والتي تحظى بالصيانة، إسهام كبير في خفض عدد الوفيات والإصابات في حوادث الطرق.

من المهم جدًّا أن تتأكّد وزارة المواصلات والأمان على الطرق والشركة من أنّ صيانة الطرق تتمّ وفق المعايير المهنيّة، وذلك لمنع تدهور جودة الطرق وتعريض جميع مستخدمي الشوارع للخطر.

موضوع هامّ آخر يتضمّنه هذا التقرير هو زيادة المنافسة والخفض من تكاليف المعيشة، مع الحفاظ على سلامة الجمهور وصحّته. وفي هذا الإطار، جرت، إضافة إلى أمور أخرى، دراسة الإجراءات التي اتّخذتها الحكومة للحدّ من العوائق التنظيميّة في إجراءات وضع المعايير والأنظمة من أجل زيادة المنافسة. بيّنت الرقابة وجود نواقص أيضًا، في الرقابة على نوعيّة الإسمنت المسلّح (الباطون) المستخدم في مواقع البناء. الإسمنت المسلّح هو مركّب أساسيّ وضروريّ في قوّة المباني، ويمكن أن يؤدّي الإخفاق في هذا الصدد إلى عواقب وخيمة. في السنوات الأخيرة ازدادت الأحداث الكارثيّة، والتي

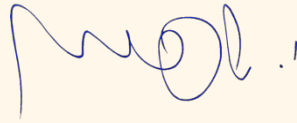
غالبًا ما تكلف الأرواح، الناجمة عن عيوب في البناء. على وزارة الاقتصاد والصناعة ووزارة البناء والإسكان أن تعملًا معًا، على الفور من ودون أيّ هواده، لتحسين عمليّات الإشراف على نوعيّة الباطون وملاءمة جودته للمعايير الدوليّة. تبين أيضًا وجود نواقص في مجال الغاز الطبيعيّ المُسال (غاز الطبخ) - إذ تبين أنّ وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعيّة، المسؤولة عن منح تصاريح لطمر خزّانات الغاز في المباني السكنيّة، لا تُجري فحوصات دوريّة لخزّانات الغاز، فضلًا عن أنّ إعداد المنشآت غير منظم وغير مدروس. إنّ وجود خزّانات الغاز بالقرب من المباني السكنيّة هي كارثة محتملة، وعلى وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعيّة ووزارة الطاقة، أن تحدّدوا على الفور التأهيل والرقابة الضروريّان لتركيب هذه الخزّانات. بالإضافة إلى ذلك، بيّنت الرقابة وجود تأخير في اعتماد المعايير الدوليّة التي ينبغي أن تُسهّم في تخفيف العبء الماليّ عن طريق تعزيز المنافسة، الحدّ من البيروقراطيّة وزيادة التجارة الدوليّة. يؤثّر عدم وجود المنافسة أيضًا، في التكلفة الزائدة التي يدفعها مستهلكو الغاز في البيوت.

أثارت العديد من الشكاوى التي وصلت إلى مكتب مراقب الدولة وإلى غيره من الهيئات، الحاجة إلى فحص استخدام التذكرة المتعدّدة الخطوط في وسائل النقل العامّ. تبين أنّ هناك نواقص في إجراءات إصدار التذكرة المتعدّدة الخطوط، شحنها، والتحقّق من مصداقيّتها وإبطًا في تنفيذ الدفع. الاكتظاظ على الطرقات في إسرائيل، يستلزم النهوض بالمواصلات العامّة في الدولة. التذكرة المتعدّدة الخطوط هي مرّكب هامّ في تحسين خدمة المواصلات العامّة وتجربة السفر فيها. على وزارة المواصلات والأمان على الطرق أن تصلح النواقص التي ظهرت في هذا الشأن، من أجل الاستفادة التامّة من المزايا الكامنة في التذكرة.

ويتناول الفصل الذي يتطرّق إلى جهاز الأمن تعيين مسؤولين كبار في شركة رافائيل لأنظمة الدفاع المتقدّمة م.رض وظروف تشغيلهم. بيّنت الرقابة وجود نواقص في العثور على موظّفين كبار وتعيينهم في الشركة، بما في ذلك انتهاك مبادئ تكافؤ الفرص والمنافسة العادلة في إجراءات تعيين هؤلاء الموظّفين. كما بيّنت الرقابة وجود نواقص في عدد من الجوانب ذات الصلة بالموظّفين المذكورين والمبالغ المدفوعة لهم، وفي

إشراف ورقابة مجلس إدارة الشركة على هذه الأمور. يتعارض نشاط إدارة هذه الشركة مع قواعد الإدارة السليمة، لذا عليها استخلاص العبر الضرورية.

من واجب الهيئات الخاضعة للرقابة أن تعمل بسرعة وبنجاعة لإصلاح النواقص المذكورة في هذا التقرير، بهدف النهوض بالخدمة العامة في إسرائيل، تحسين جودة حياة سكّانها وجودة البيئة وضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لسكّان إسرائيل على المدى البعيد. يؤكّد مكتب مراقب الدولة، بشكل خاص، على متابعة إصلاح النواقص الواردة في تقاريره، وسيستمرّ هذا التوجّه.



يوسف حاييم شفير، قاض (متقاعد)
مراقب الدولة
ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس، تشرين الأوّل 2017